مؤشرات قطاع الصناعات العسكرية في المملكة

النصف الأول 2021

الهيئة العامة للصناعات العسكرية
General Authority for Military Industries

www.gami.gov.sa

معالي المهندس أحمد بن عبدالعزيز العوهلي

محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية

أثبتت جائحة كورونا للعالم أن الاكتفاء الذاتي أمر بالغ الحيوية لأي دولة، سواءً فيما يخص الأمن الغذائي، أو تطوير التعليم، أو توفير الرعاية الصحية للجميع، أو كذلك تعزيز الجاهزية العسكرية، لذا تتعاظم أهمية أن تنمي وتطور كل دولة إمكاناتها التشغيلية والاستراتيجية.

وفي ظل رؤية السعودية 2030، شرعت المملكة في مسيرة طموحة لدعم صناعاتها العسكرية وتوطينها، حيث جاء إنشاء الهيئة العامة للصناعات العسكرية في العام 2017 لقيادة مسيرة التوطين، وتمكين المستثمرين المحليين والدوليين من خلال عملية التراخيص وضمان تطوير اللوائح والتنظيمات التي تمكّن من تحقيق هذا الهدف.

وبفضل الله ثم دعم قيادتنا الرشيدة –أيدها الله-، نجحت المساعي وبدأت تؤتي ثمارها، إذ تمكنّا من مضاعفة نسبة التوطين بأكثر من الضعف من 2٪ في عام 2016 إلى 8٪ بنهاية عام 2020، وما زلنا نسير بكل عزم وثقة نحو تحقيق الهدف الأسمى وهو رفع نسبة توطين الإنفاق على المعدات والخدمات العسكرية بما يزيد عن 50 ٪ بحلول عام 2030.

ومن أجل صناعة عسكرية محلية مزدهرة وضعنا ثلاث ركائز في صميم استراتيجية قطاع الصناعات العسكرية في المملكة، وهي المشتريات العسكرية، والصناعات العسكرية والبحوث والتقنية. وفي حين أن لكل ركيزة أهدافها الرئيسة، إلا أنها صممت لتعمل جميعاً على نحو تكاملي لتحقيق الهدف نفسه، وهو تطوير منظومة الصناعات العسكرية بما يضمن خلق كفاءة الإنفاق، وتعزيز التوطين، وتطوير رأس المال البشري، وتشجيع البحث العلمي والتقني لتعزيز الابتكار والاستدامة.

ومن خلال استراتيجية قطاع الصناعات العسكرية حددنا 11 مجالاً مستهدفاً كأولويات استراتيجية ووضعنا خارطة طريق بحثية، واعتمدنا استراتيجية المشتريات العسكرية، وحددنا آليات لتمكين ازدهار الصناعات العسكرية في المملكة.

ولأننا نعمل ضمن منظومة عالمية، حرصنا على ضمان مشاركة أهم الشركاء والمصنعين العالميين، أطلقنا معرض الدفاع العالمي (WDS) الذي سيتم تدشين نسخته الأولى خلال الفترة من 6 إلى 9 مارس 2022م في العاصمة الرياض حيث سيسلط الضوء على مستقبل الصناعة ويستكشف آفاقها عالمياً.

تتمتع المملكة اليوم بكل عناصر النجاح التي تؤهلها لأن تكون في موقع متقدم ولاعباً رئيسياً على مستوى الصناعات الدفاعية والعسكرية عالمياً. فهناك جيل شاب وطموح واقتصاد مزدهر، وخارطة طريق واضحة حددت أهدافها بكل دقة رؤية المملكة 2030، يتوّجُها في ذلك دعم لا محدود، ورعاية كبيرة، من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظهما الله -، ولتواصل بذلك صعودها نحو أعلى المراتب المتقدمة عالمياً.

المملكة العربية السعودية
نظرة عامة على الاقتصاد السعودي

$701 مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

(G20)
المملكة ضمن دول مجموعة العشرين

المرتبة الأولى
في حجم السوق على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)

المرتبة السابعة
في حجم الأصول الأجنبية على مستوى العالم

نمو متوقع بنسبة 2.1٪
في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021

"تعد المملكة العربية السعودية أحد أكبر 20 دولة في العالم على مستوى سرعة إنجاز خطط الانفتاح الاقتصادي أمام الاستثمارات المحلية والدولية، حيث أتاحت فرصاً استثمارية هائلة في مختلف القطاعات الكبيرة والواعدة"

المصدر (صندوق النقد الدولي)

استراتيجية قطاع الصناعات العسكرية تقوم على 3 ركائز :

- المشتريات العسكرية
- الصناعات العسكرية
- البحوث والتقنية

وتلبي هذه الركائز الاستراتيجية 5 أولويات وطنية استراتيجية للمملكة تتمثل في:

- الاستقلالية الاستراتيجية
- الجاهزية العسكرية
- الشفافية وكفاءة الإنفاق
- التشغيل المشترك بين كافة الجهات الأمنية والعسكرية
- بناء قطاع صناعات عسكرية محلي مستدام

ومنذ إنشاء الهيئة العامة للصناعات العسكرية في عام 2017 فقد لعبت دوراً كبيراً في عمليات تطوير القطاع وتوطينه وتمكين المصنعين المحليين والدوليين من الاستثمار فيه، حيث تمكنت الهيئة عبر تعزيز الشفافية وتسهيل عملية التراخيص والسماح بملكية كاملة للاستثمارات الدولية، من زيادة عدد الشركات المحلية والدولية المرخصة بما في ذلك المتفجرات العسكرية والأسلحة النارية والذخائر والمعدات العسكرية والتجهيزات الفردية العسكرية والإلكترونيات العسكرية.

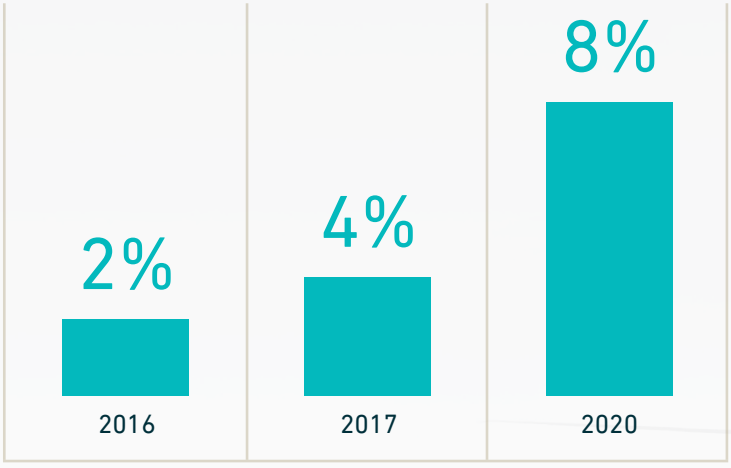

ضاعفت المملكة العربية السعودية نسبة التوطين في قطاع الصناعات العسكرية من 2% في العام 2016 فنمو بمعدل 4% في العام 2017 وصولًا إلى 8 ٪ في عام 2020

الصناعات العسكرية بنهاية النصف الأول من 2021

زيادة في عدد الشركات المرخصة في القطاع

استمرت عدد الشركات المحلية والعالمية الحاصلة على تراخيص الهيئة العامة للصناعات العسكرية في الزيادة بنهاية النصف الأول من عام 2021 ووصلت إلى 99 شركة، مما يدل على الاهتمام المستمر بقطاع الصناعات العسكرية السعودي.

الشركات المرخصة بنهاية النصف الأول

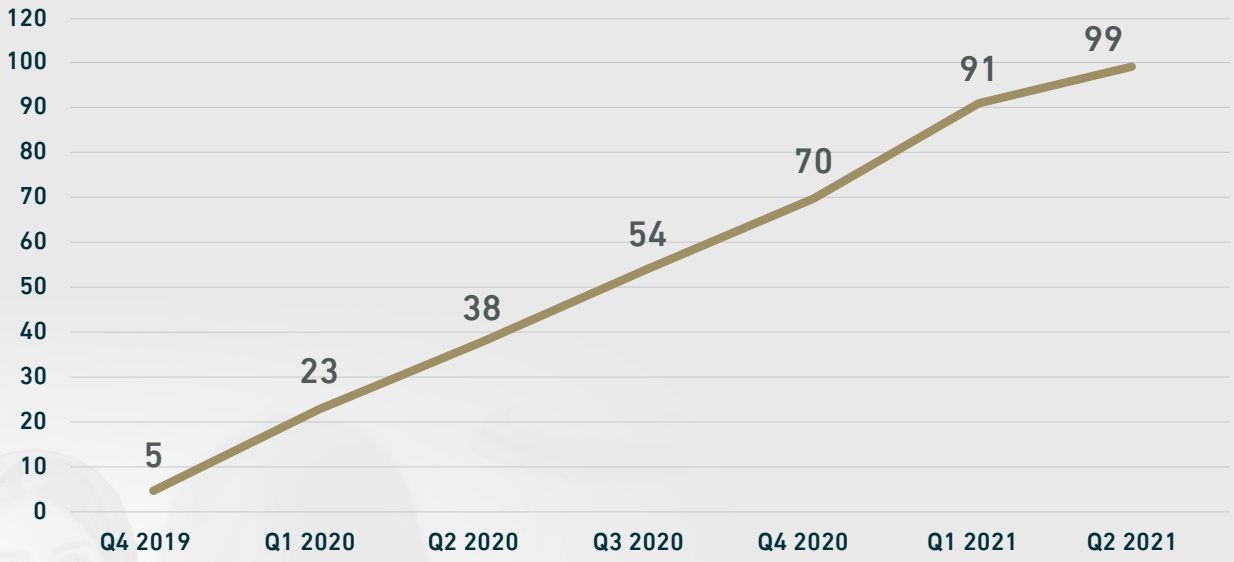

توزيع الشركات المرخصة في القطاع

أحد مؤشرات الأداء الرئيسية للقطاع هو توزيع الشركات المحلية والدولية التي حصلت على ترخيص الهيئة العامة للصناعات العسكرية ويتمثل في توزيع الشركات الحاصلة على ترخيص على النحو التالي: 85٪ شركات محلية، بينما 6٪ شركات أجنبية 9٪ المتبقية شركات مختلطة.

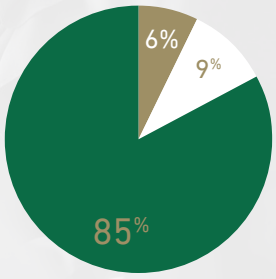

6% أجنبية

9% مختلطة

85% محلية

حقائق وأرقام

99
شركة مرخصة

مُنحت غالبية التراخيص للشركات العاملة في مجال التصنيع العسكري بنسبة (60٪)، مجال الخدمات العسكرية (24٪) ثم مجال توريد المنتجات العسكرية بنسبة (16%)

توزيع الشركات المرخصة في القطاع 2021

60%
التصنيع العسكري

24%
الخدمات العسكرية

16%
توريد المنتجات العسكرية

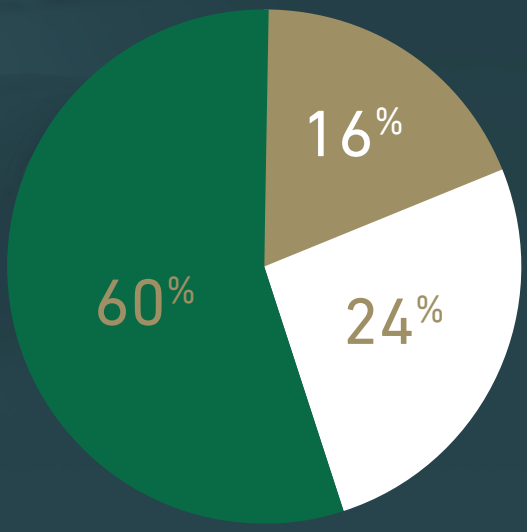

التراخيص والتصاريح التأسيسية

التصريح التأسيسي

يمكن الترخيص التأسيسي الشركات من البدء في الإجراءات اللازمة لتأسيس شركة مثل المقر، وهو متطلب لاستكمال الموافقات ذات الصلة وللحصول على ترخيص الهيئة العامة للصناعات العسكرية للمتقدمين على ترخيص التصنيع العسكري أو الخدمات العسكرية:

التصريح التأسيسي للتصنيع العسكري:

تصريح لتصنيع المنتجات العسكرية في المملكة وتساهم الهيئة العامة للصناعات العسكرية في استكمال موافقات الحصول على التراخيص من الجهات ذات الصلة.

التصريح التأسيسي للخدمات العسكرية:

تصريح لتقديم الخدمات العسكرية في المملكة وتساهم الهيئة العامة للصناعات العسكرية في استكمال موافقات الحصول على التراخيص من الجهات ذات الصلة.

التراخيص

تصدر الهيئة العامة للصناعات العسكرية تراخيص للسماح للشركات بالعمل في ثلاثة مجالات رئيسية: التصنيع العسكري، والخدمات العسكرية، وتوريد المنتجات العسكرية.

رخصة التصنيع العسكري:

رخصة مزاولة أنشطة تطوير وتصنيع وتخزين وترويج وبيع وإعادة بيع وتأجير واختبار المواد العسكرية

رخصة الخدمات العسكرية:

رخصة تقديم الخدمات العسكرية داخل المملكة بما في ذلك مجال التحسين والتشغيل والإصلاح والصيانة والترميم والتكليفات الفنية الأخرى.

رخصة توريد المنتجات العسكرية:

رخصة لتوريد المنتجات العسكرية إلى المملكة بغرض بيعها وتأجيرها وطرحها وترويجها للجهات الحكومية العسكرية والأمنية.

قصص نجاح من القطاع

الشركة السعودية للصناعات العسكـرية

تأسست الشركة السعودية للصناعات العسكرية في العام 2017 للمساهمة في تعزيز القدرات العسكرية السعودية، وهي شركة مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة. وتستثمر الشركة منذ تأسيسها في مجالات جوهرية لتصنيع منتجات عسكرية مبتكرة بمواصفات عالمية عبر وحدات أعمالها الرئيسية وهي:

- الأنظمة الجوية
- الأنظمة الأرضية
- الأسلحة والصواريخ
- الإلكترونيات الدفاعية
- التقنيات الحديثة

وتهدف الشركة السعودية للصناعات العسكرية إلى أن تكون ضمن أكبر 25 شركة صناعات عسكرية في العالم بحلول 2030

شركة الإلكترونيات المتقدمة

تأسست شركة الإلكترونيات المتقدمة في عام 1988 بحسب توجيهات قيادة المملكة الرشيدة، وتطورت أعمال الشركة لتصبح رائدة إقليمياً في مجال الإلكترونيات. لدى الشركة نشاطات قائمة عبر وحدات أعمالها الرئيسية في مجالات الدفاع والفضاء، تقنية المعلومات والاتصالات والطاقة والأمن. تمتاز الشركة بمنظومة صلبة تضم أكثر من 70 شراكة مع شركات عالمية مثل رايثيون ولوكهيد مارتن في المجالات التالية:

- الدفاع والفضاء
- تقنية المعلومات والاتصالات
- الطاقة
- الأمن

شركة الزامل للخدمات البحرية

تأسست شركة الزامل للخدمات البحرية عام 1977م، ونمت لتصبح جهة مهمة عبر مجالات متنوعة في الخدمات البحرية في المملكة ومن ضمنها:

- بناء السفن
- إصلاح السفن
- بناء السفن العسكرية
- إصلاح الحفارات

ساهمت الشركة بشكل جوهري في زيادة القدرات العسكرية للمملكة، وقد توسعت في نطاق قدراتها وامكاناتها بشكلٍ ملحوظ منذ إنشائها لتشمل:

- **4** ترسانات بحرية (الإجمالي 365 ألف متر مربع)
- **14** مرسى جاف
- **2** مرفاع سفن

أهم مشاريع التوطين

الشركة السعودية للصناعات العسكرية مع شركة إل ثري هاريس تكنولوجيز (2021)

أطلقت الشركة السعودية للصناعات العسكرية مشروعًا مشتركًا مع شركة إل ثري هاريس تكنولوجيز، أحد أكبر مصنعي أنظمة الطيران والدفاع في العالم وذلك في مسعًى إلى تسريع نمو أعمال الشركة السعودية للصناعات العسكرية في المجالات التالية:

- تطوير أنظمة الاتصالات المتقدمة
- أجهزة الاستشعار
- أنظمة المهام المتكاملة

المؤسسة العامة للصناعات العسكرية (2020)

اتفاقية لتصنيع المدرعة العسكرية الدهناء، وتشمل الصفقة تصنيع المدرعة متعددة الاستخدام وذات الدفع الرباعي قادرة على التعامل مع جميع الشروط والمواصفات العسكرية للاستخدام داخل المملكة.
سيلعب المشروع دورًا رئيسيًا لتحقيق المستهدفات التالية:

- تطوير منظومة المدرعات
- توفير التدريب للمشغلين والفنيين والمدربين

شركة جنرال الكتريك مع السعودية لهندسة وصناعة الطيران (2020)

وقعت شركة جنرال إلكتريك مع الشركة السعودية لصناعات الطيران والفضاء اتفاقية للتدريب في مجال الصيانة العميقة وإصلاح أنظمة الإنذار المبكر وتزويد الطائرات بالوقود. كما ستوفر جنرال إلكتريك المعدات والأدوات الخاصة بالفحص. وفي المقابل ستكون السعودية لهندسة وصناعة الطيران مركز صيانة مرخصاً ومعتمدًا لهذا النوع من الأنظمة.

الشركة السعودية للصناعات العسكرية مع شركة نافانتيا الإسبانية للصناعات البحرية (2019)

مشروع مشترك بين شركة نافانتيا الإسبانية للصناعات البحرية والشركة السعودية للصناعات العسكرية (SAMI) للتعاون في دمج أنظمة قتال. سيسهم العقد في تطوير منظومة الدفاع السعودية من خلال نقل التقنية وخلق فرص عمل جديدة.

60% مساهمة متوقعة في توطين القدرات التقنية خلال فترة المشروع

شركة الزامل للخدمات البحرية السعودية مع شركة سي إم إن الفرنسية (2018)

تصنيع زورق اعتراضي سريع يجمع بين قدرات استخباراتية ومراقبة عالية:

توطين أول زورق اعتراضي سريع

يشمل هذا المشروع توطين صناعة 18 زورقاً

معرض الدفاع العالمي
المملكة العربية السعودية

المنصة العالمية المتخصصة في التوافق العملياتي في مجال الدفاع

آخر مستجدات معرض الدفاع العالمي

- تم حجز 86٪ من المساحة للعارضين بما في ذلك شركات الدفاع العالمية مثل لوكهيد مارتن وإمبراير وجنرال ديناميكس
- بدأت المرحلة الثانية من بناء المعرض والذي تبلغ مساحته 800 ألف متر مربع في الرياض
- تم الإعلان عن الشركة السعودية للصناعات العسكرية (SAMI) كشريك استراتيجي للمعرض

3000 من كبار الشخصيات من الشركات الدولية العاملة بالقطاع

600+ وسيلة إعلام

5 مجالات دفاعية

800+ جهة مشاركة

45+ دولة

15+ جناحاً دولياً

2000+ طالب

80,000+ زائر

85+ وفدًا عسكريًا

عروض حيه وتفاعلية وثابته

برنامج المشاركة الصناعية

- تم إطلاق برنامج المشاركة الصناعية (IPP) في عام 2019 ليكون البرنامج المطور لبرنامج التوازن الاقتصادي في المملكة، ويهدف البرنامج للاستفادة من القدرات الحالية وتعزيز جذب استثمارات جديدة في القطاع، كما يمثل برنامج المشاركة الصناعية ممكناً في استراتيجية قطاع الصناعات العسكرية بالمملكة، وليساهم بشكل كبير في خلق فرص اقتصادية واعدة في القطاع.

- برنامج المشاركة الصناعية عبارة عن اتفاقية بين الهيئة العامة للصناعات العسكرية والمصنع الأصلي للمعدات لدعم المحتوى المحلي وبناء قدرات جديدة تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات المستهدفة بالتوطين، وتشمل 11 مجالًا في مختلف الأنشطة الصناعية بالقطاع.

ماهي أهداف البرنامج؟

توسيع قاعدة الصناعات العسكرية محلياً في مجالات ذات قيمة مضافة

تقديم شبكة من الخدمات والدعم الفني لقطاع الصناعات العسكرية

تحفيز الاستثمارات المباشرة والشراكات الاستراتيجية مع الشركات العالمية في القطاع

نقل التقنيات والمعرفة في الخدمات والصناعة والأبحاث والتقنية

تطوير الكوادر البشرية الوطنية للعمل في المجالات الدقيقة

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان مشاركتها في سلاسل الإمداد الوطنية

للتقديم على التراخيص العسكرية يمكنكم زيارة منصة التراخيص العسكرية:
licensing.gami.gov.sa

وللاستفسارات حول التراخيص العسكرية يمكنكم التواصل عبر قنوات التواصل الخاصة بالتراخيص:

- **الهاتف:** +966112821022
- **الواتس أب :** +966112821022
- **البريد الإلكتروني:** Licensing@gami.gov.sa

وللمزيد يمكنكم تحميل دليل المستثمر **أو زيارة موقع الهيئة العامة للصناعات العسكرية:**
www.gami.gov.sa

وللاستفسارات العامة يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني:
Info@gami.gov.sa

الهيئة العامة للصناعات العسكرية
General Authority for Military Industries

@GAMI_KSA